الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

©KanchitDon/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

المصفوفة القطرية 2025
الكويت

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمّت الكويت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1994 مع تحفظات على المادة 9(2) بشأن الجنسية والمادة 16(و) بشأن الزواج والأسرة.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

يحظّر الدستور التمييز على أساس الجنس. فقد نصت المادة 29 على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة. ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

القانون العرفي ليس مصدراً للتشريع بموجب الدستور.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع بموجب الدستور، ومع ذلك لم يتناول التشريع أو السوابق القضائية مسألة صلاحيتها في حال تناقضت مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدِّد القانون ولاية واختصاص أنظمة العدالة غير الرسمية.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

يحظّر الدستور التمييز على أساس الجنس غير أنه لا يوجد قانون عام يحظّر التمييز غير المباشر على أساس الجنس أو يميّز بينهما.

هل وضعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

لم تضع الكويت خطة عمل أو سياسة بشأن التصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

لا تشمل الميزانية التزاماتٍ لتنفيذ تشريعات مناهضة للعنف ضد النساء والفتيات.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

لم تضع الكويت خطة عمل أو سياسة خاصة بالصحة الجنسية والإنجابية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

يؤكد الدستور على حق الدفاع القانوني للمتهمين في المسائل الجنائية. ووفق قانون الإجراءات الجنائية وقانون المحاماة، يحق للمتهمين توكيل محامين للدفاع عنهم، وحضور الجلسة معهم، وإذا لم يكن لديهم محامون، على المحكمة أن تعيّن محامياً لكل متهم/متهمة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

هناك أحكام إلزامية بشأن المساعدة القانونية في المسائل المدنية. فالمادة 26 من قانون المحاماة تنص على التزام نقابة المحامين، بناءً على طلب المحكمة، بتكليف محامٍ في القضايا المدنية والتجارية والجزائية للمتقاضين المعسرين.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لا يوجد تشريع يشير إلى إحصاءات مصنفة على أساس الجنس.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

كان قانون جوازات السفر يفرض قيوداً على المرأة، إذ كان يشترط موافقة الزوج على طلب المرأة المتزوجة الحصول على جواز سفر. وفي عام 2009، حكمت المحكمة الدستورية بتعارُض هذا النص مع نصوص الدستور المتعلقة بحقوق الفرد بالمساواة أمام القانون والحقوق الشخصية والحق في التنقُّل، وحكمت بحق الزوجة باستخراج جواز سفر بدون إذن الزوج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

للنساء والرجال حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

المرأة الكويتية غير مطالبة بالحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، والأزواج وأفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في الأمور المدنية والتجارية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الشروع في الإجراءات القانونية في شؤون الأسرة. على سبيل المثال، لكي تعقد المرأة دون سن الخامسة والعشرين زواجاً شرعياً، يجب أن تحصل على موافقة ولي أمرها الذي يمثّلها في العقد. ولا تحتاج المرأة التي بلغت هذه السن إلى موافقة وليّها، لكن يتعين عليه أن يبرم عقد الزواج.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

تحمل شهادة المرأة في المحكمة وزن الأدلة نفسه مثل شهادة الرجل في معظم الحالات، ولكن لا تزال هناك استثناءات مهمة. على سبيل المثال، يشترط عقد الزواج حضور شاهدين بالغين من الذكور، بينما تتطلب شهادة الطلاق على أساس الضرر حضور رجلين بالغين أو رجل وامرأتين.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

تنص المادة 84 من القانون المدني على الأهلية القانونية كشرطٍ مسبق لإبرام العقود، مع عدم وجود قيود على نوع الجنس في إبرام العقود.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

ينظّم القانون المدني حيازة الممتلكات ويعتمد لغة محايدة بين الجنسين تؤكد حق الملكية للجميع، ولا يفرض القانون المدني أي قيود على حق المرأة في الملكية.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

لا توجد قيود قانونية خاصة بنوع الجنس على تسجيل الأعمال التجارية.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

يمكن أن تتولّى المرأة مناصبَ عامة وسياسية في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية باستثناء رئاسة الدولة. ولم تعتمد الدولة تدابيرَ إيجابية في ما يتعلق بتولّي المناصب والوظائف العامة.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

لا توجد أحكام قانونية بشأن الكوتا سواء للمقاعد و/أو قوائم المرشحين في البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظّر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

يحظّر القانون العنف في السياسة والانتخابات من دون ذكر العنف ضد المرأة صراحة. ويعاقِب قانون الانتخابات الجرائم التي ارتُكِبت أثناء العملية الانتخابية، بما في ذلك استخدام القوة أو العنف ضد الناخبين ونشر معلومات غير صحيحة عن سلوك المرشحين.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

في أيلول/سبتمبر 2020، أصدرت الكويت القانون رقم 16 في شأن الحماية من العنف الأسري. ويشمل التعريف الذي ينص عليه هذا القانون جميع أشكال العنف الجسدي.

وفي عام 2023، أصدرت الكويت اللائحة التنفيذية لقانون العنف الأسري التي تضمّنت تعريفاً أوسع للأسرة والعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

يشمل التعريف الذي ينص عليه القانون الخاص بالحماية من العنف الأسري جميع أشكال العنف الجنسي.

وفي عام 2023، أصدرت الكويت اللائحة التنفيذية لقانون العنف الأسري التي تضمّنت تعريفاً أوسع للأسرة والعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

يشمل التعريف الذي ينص عليه القانون الخاص بالحماية من العنف الأسري جميع أشكال العنف النفسي.

وفي عام 2023، أصدرت الكويت اللائحة التنفيذية لقانون العنف الأسري التي تضمّنت تعريفاً أوسع للأسرة والعنف الأسري.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

يشمل التعريف الذي ينص عليه القانون الخاص بالحماية من العنف الأسري جميع أشكال العنف المالي.

وفي عام 2023، أصدرت الكويت اللائحة التنفيذية لقانون العنف الأسري التي تضمّنت تعريفاً أوسع للأسرة والعنف الأسري.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

تنص المواد 17 إلى 20 من قانون العنف الأسري على توفير أوامر حماية لضمان سلامة الضحايا وعلى فرض عقوبات إذا خالف الجاني هذه الأوامر.

وقد عدّدت اللائحة التنفيذية لقانون العنف الأسري الصادرة في عام 2023 أوامر الحماية المشار إليها في قانون العنف الأسري.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

بموجب المرسوم بقانون رقم 9 لسنة 2025، ألغي نص المادة 153 من قانون الجزاء الصادر في عام 1960 الذي كان يمنح العذر المخفف لعقوبة الرجل عند ارتكابه جريمة قتل الزوجة أو الأم أو الإبنة أو الأخت في حال مفاجأته لها متلبسة بجريمة الزنا.

هل يجرِّم القانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

لا يوجد قانون يحظّر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولا يُمارَس ختان الإناث على نحو شائع في الكويت.

هل يجرِّم القانون فعل الزنا؟

يُعاقَب على الزنا والجنس خارج الزواج بموجب المواد 194 إلى 197 من قانون العقوبات الكويتي.

هل تجرِّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يُجرَّم الاغتصاب بموجب قانون العقوبات، وينبغي إثبات القوة لتحديد مدى العقوبة. وينص القانون على عقوبة تتراوح بين السجن لمدة 15 إلى 21 سنة وتصل العقوبة إلى الإعدام

إذا كان الجاني أحد أفراد الأسرة أو له ولاية على الضحية.

هل يجرِّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

لا يُجرَّم الاغتصاب الزوجي بموجب قانون العقوبات، ولكن بموجب قانون العنف الأسري رقم 16 لعام 2020، يمكن لضحايا العنف الأسري التقدم بطلب للحصول على أوامر الحماية ضد جرائم العنف الأسري التي تُعرَّف على أنها تشمل الاعتداء الجنسي بالإضافة إلى أشكال أخرى من العنف.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

بموجب المرسوم بقانون رقم 70 لسنة 2025، أُلغيت المادة 182 من قانون الجزاء التي كانت

تمنح الجاني حق الإفلات من العقوبة بمجرد زواجه من الضحية.

هل يُعرَّف التحرُّش الجنسي في أي تشريع؟

لا يتضمن قانون العقوبات نصاً خاصاً بالتحرُّش الجنسي إلا أنّ المادة 199 منه يمكن أن تُطبَّق في مثل هذه الحالات، حيث تجرِّم أي فعل مخل بالآداب لا يصل إلى انتهاك أخلاق المرأة أو آدابها ويُرتكَب في مكان خاص ضدّها من دون موافقتها. ويُعاقَب الجاني بغرامة و/أو بالسجن.

هل هناك نصّ في القانون يجرِّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

لا يتضمن القانون نصاً يتناول تحديداً العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات لكنّ قانون الجرائم الإلكترونية يجرِّم الأفعال التي تُرتَكب باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتهديد أو ابتزاز شخص طبيعي أو اعتباري لحمله على التصرف أو الامتناع عن التصرف، أو الأعمال التي تهدِّد أو تشوِّه كرامة الأشخاص أو شرفهم أو اعتبارهم أو سمعتهم.

هل يُجرَّم الاشتغال بالجنس والبغاء؟

يُحظّر البغاء بموجب قانون العقوبات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

تنص المادة 185 من قانون العقوبات على أن كل من يُدخِل إلى الكويت أو يُخرِج منها أيَّ فرد بقصد استرقاقه، أو يشتري أو يبيع أو يهدي غيره على أنه عبد، يُعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على 375 ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

بموجب المادة الأولى من القرار الوزاري رقم 177 لسنة 2021، يُحظّر على أصحاب العمل التمييز في العمل على أساس نوع الجنس أو العمر أو الحمل أو الحالة الاجتماعية في جميع جوانب العمل لأن ذلك يخلّ بأحكام القوانين المعمول بها.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

ينص قانون العمل في القطاع الخاص على أن العاملة يحق لها الحصول على الراتب نفسه الذي يتقاضاه العامل، إذا كانت تؤدي الوظيفة نفسها.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

لا يتضمن القانون أي حكم يؤكد على الحق في أجر متساوٍ للعمل ذي القيمة المتساوية.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

يفرض القانون قيوداً خاصة بنوع الجنس على الأعمال الشاقة أو على مهن محدَّدة تَستخدِم أنوثة المرأة بطريقة لا تتماشى مع الآداب العامة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

يفرض القانون قيوداً خاصة بنوع الجنس على العمل الليلي، باستثناء أعمال الرعاية الصحية التي تتطلب تصريحاً من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

ينص القانون على سن التقاعد نفسها للعاملين والعاملات. ومع ذلك، يوفر قانون الضمان الاجتماعي للعاملات المتزوجات خيار التقاعد المبكر.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

لا يُعَدُّ حق المرأة في تحويل معاشها التقاعدي إلى زوجها مساوياً لحق الرجل. وينص قانون الضمان الاجتماعي على حق المرأة في نقل معاشها التقاعدي إلى زوجها فقط إذا كان يعاني من إعاقة تؤثر على قدرته على العمل. وينبغي أن تثبت لجنة طبية هذا العجز.

هل يحظّر القانون الفصل من العمل أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

بموجب قانون العمل في القطاع الخاص، يُحظّر على صاحب العمل فصل المرأة من العمل أثناء إجازة الولادة أو أثناء غيابها عن العمل بسبب مرض ناجم عن الحمل أو الولادة.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدَّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 10 أسابيع أو 70 يوماً، وهي أقل من المدة التي حدَّدتها منظمة العمل الدولية والبالغة 14 أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا يحق للآباء/الشركاء الحصول على إجازة أبوة مدفوعة الأجر. ويمنح القانون للعمال الذكور الذين رزقوا بمولود جديد إجازةً مدتها يوم واحد.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

ألزم القانون صاحب العمل بإنشاء دار حضانة للأطفال الذين يقل عمرهم عن أربع سنوات في مؤسسات القطاع الخاص التي يزيد عدد عاملاتها على خمسين أو يتجاوز عدد العاملين فيها مئتي عامل، لكن ما من حكم مماثل في ما يتعلق بموظفي القطاع العام.

هل تتناول التشريعات التحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

لا يتضمن قانون العمل في القطاع الخاص حكماً محدَّداً يحظّر التحرُّش الجنسي في مكان العمل. ولكنّ القرار الوزاري رقم 177 لسنة 2021 بشأن حظّر التمييز في التوظيف بالقطاع الأهلي وحظّر التحرُّش الجنسي في أماكن العمل، الذي أصدره وزير التجارة، يحظّر في المادة 2 منه التحرُّش في مكان العمل ويحيل إلى المادتين 198 و199 من قانون الجزاء الكويتي لتجريم أي فعل مخلّ بالآداب يُرتكَب ضد المرأة من دون موافقتها في مكان خاص.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

لا ينص القانون على أي أحكام بشأن الدعاوى المدنية أو سُبُل الانتصاف الرامية إلى التصدي للاعتداء والتحرُّش الجنسي أو معاقبة الانتقام الذي يمارسه أصحاب العمل من خلال الفصل من العمل.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

لا يشمل قانون العمل عاملات المنازل، لكن القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية، الذي صدر كقانون منفصل، يمنح عاملات المنازل حقوقهن العمالية، بما في

ذلك الحق في العلاج الطبي. ويُلزَم أصحاب العمل باستخدام عقد موحَّد يتضمن حقوقهم الأساسية.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

لا توجد جهة عامة لتلقي الشكاوى بشأن التمييز بين الجنسين في التوظيف إلا أنّ الديوان الوطني لحقوق الإنسان يمكنه تلقي الشكاوى ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان، التي تشمل أيضاً المسائل والانتهاكات المتعلقة بحقوق المرأة.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

بموجب المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 2025، عُدلت المادة 26 من القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية لتصبح: "يُمنَع توثيق عقد الزواج أو المصادقة عليه لمن لم يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً وقت التوثيق". وقد عُدِّلت أيضاً المادة 15 من قانون الأحوال الشخصية الجعفرية في الاتجاه نفسه.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

لا يُعتبَر الزواج دون السن القانونية باطلاً أو قابلاً للإبطال.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

لا توجد حقوق متساوية في الزواج أو الطلاق.

هل يحظّر القانون تعدُّد الزوجات؟

يسمح قانون الأحوال الشخصية بتعدُّد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

ليس للمرأة حق الولاية على الأطفال إذ تنص المواد 209 إلى 212 من قانون الأحوال الشخصية على أن الولاية على الأبناء تقتصر على الأب أو الجد الأبوي، وإذا لم يكن ذلك متاحاً، فإن المحكمة تعيِّن الوصي المسؤول عن الأطفال.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

للمرأة الحق في حضانة الأطفال. ومع ذلك، لا ينص القانون على أحكام متساوية بين النساء من مختلف الأديان والطوائف.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

يكفل الدستور حرية التنقُّل واختيار محل الإقامة، إلا أنّ قانون الأحوال الشخصية ينص على أنّ المرأة المتزوجة يمكن أن تفقد حقها في النفقة إذا رفضت الانتقال إلى منزل الزوجية من دون سبب مشروع، مما يؤدي بشكل غير مباشر إلى تقييد حقها في اختيار المكان الذي تعيش فيه.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

للمرأة والرجل حقوقٌ متساوية في اختيار المهنة، ولا توجد قيود على أنواع العمل التي يمكن أن تزاولها المرأة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

لا يوجد نظام محدَّد للملكية الزوجية، ولكنّ أحكام القانون المدني التي تنظِّم الممتلكات الشخصية والجماعية والمشتركة تنطبق على الجميع بما في ذلك الزوجان، مما يضمن حق كل فرد في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

تُطبَّق أحكام الشريعة في قضايا الميراث. وللمرأة الحق في الميراث في عدة حالات إلا أنها تحصل على حصة أقل مما يحصل عليه الرجل في الكثير من الحالات.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

توجد محاكم أسرة متخصّصة لكنها لا تضمن المساواة بين الرجل والمرأة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

وفقاً للمادة 3 من قانون الجنسية، لا يجوز للمرأة نقل جنسيتها إلى أطفالها إلا إذا كانوا مولودين لأب مجهول، إلا أنّ هذا الأمر يخضع للسلطة التقديرية لوزير الداخلية.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

وفقاً لقانون الجنسية، لا يمكن أن تمنح المرأة جنسيتها لزوجها الأجنبي.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتطرّق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على رعاية الأمومة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتطرّق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتطرّق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على وسائل منع الحمل الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

لا يُعَدُّ الإجهاض قانونياً إلا إذا كان يهدف إلى إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو عندما يكون الجنين ضعيفاً. ولا

يشرِّع القانون الإجهاض في حالة الاغتصاب أو سفاح المحارم، وينص على توجيه اتهامات جنائية للنساء و/أو مقدمي الرعاية الصحية بارتكاب الإجهاض غير القانوني إلا في الحالات المنصوص عليها. ويُطلب الحصول على موافقة طرف ثالث (طبي وزوجي) للإجهاض.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتطرّق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على الرعاية ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تُلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

لا يُعَدُّ التثقيف الجنسي الشامل إلزامياً أو عنصراً من المناهج المدرسية الوطنية بموجب أي قانون أو لائحة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

بموجب القانون رقم 31 لسنة 2008، يُعَدُّ الفحص ما قبل الزواج للكشف عن أمراض وراثية ومُعدية إلزامياً لجميع الراغبين في الزواج. وهو فحص موجَّه للأزواج فقط، ولا تنص القوانين أو اللوائح على مستفيدين آخرين من هذه الخدمة.